



بقلم: سليمان جودة

في المسؤولية الاجتماعية... فتش عن "الوعي" بالقضية!

وفى مصر، علي سبيل المثال، لا يزال الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وعياً عشوائياً في ممارساته، إذا جاز التعبير، ولا يزال في أغلبه أقرب ما يكون إلي العمل الخيري منه إلي الدور الاجتماعي، الذي هو بطبيعته ليس عملاً خيرياً، ولا يجوز أن يكون!

فهناك رجال أعمال كثيرون لديهم مؤسسات اجتماعية تتبع شركاتهم، وهي تنشئ مدارس، وترسل متفوقين للدراسة في الخارج، وتعيد ترميم أبنية تعليمية بكاملها، وتخصص جوائز، و... إلى آخره... ولكن لم يثبت إلي الآن أن الدولة قد بادرت من جانبها، فأغرت رأس المال بأن يتوسع في دوره الاجتماعي، مع أن الدولة بما في يدها تستطيع أن تجعل مثل هذا الدور أضعاف أضعاف ما هو عليه الآن... وهذا هو ما قصده منذ السطر الأول، فرجل الأعمال لا يجوز له أن يؤدي دوراً اجتماعياً من خلال شركاته، لأنه فقط يجب أن يمارس هذا الدور، بل لأنه في الأصل مدرك مدي حاجة بلده إليه، بوصف مثل هذا الدور واجب عليه وحق للبلد، ولأنه يري - أي رجل أعمال - أنه حين يمارس هذا الدور، فإنه لا يفعل ذلك في فراغ، وإنما في إطار ترسمه الدولة، ثم تدعمه بما يجعله يتسع، ولا يضيق، ويصب في مجري رئيسي، وليس في قنوات فرعية!

طوال الوقت بها. وحتى يتحقق مثل هذا الوعي، نظل في حاجة إلي خطوة مبدئية، لا مفر منها، بوصفها الطريق الأول إلي تحقيق الوعي المطلوب بالمسؤولية الاجتماعية... وهذه الخطوة تتمثل في "إغراءات" محددة، لا بد للدولة أن تبادر بها، فتستدرج رأس المال من خلالها، سواء كان في شركات، أو غير شركات، إلى أداء دور اجتماعي ليس له أن يتهرب منه.

ومن الممكن أن تكون هذه الإغراءات في صورة إعفاءات ضرائبية - مثلاً - أو إعفاءات جمركية. أو أي شيء من هذا النوع، ولذلك فإن علينا أن نتصور مساحة المسؤولية الاجتماعية المؤداة، لو أن كل صاحب مال، أو صاحب شركة، أو صاحب أي كيان اقتصادي، فهم أن أداءه لمسؤوليته الاجتماعية هذه سوف تقابله فائدة سوف تعود عليه، سواء كانت في شكل فائدة مادية، أو حتى فائدة أدبية أو معنوية، كإطلاق اسمه على مدرسة سوف يقوم بإنشائها مثلاً.

وباختصار، فإن المسؤولية الاجتماعية "وعي" في أصلها، وهذا الوعي يحتاج إلى سنوات حتى يتحقق، وليس أمامنا على مدى هذه السنوات التي هي بطبيعتها طويلة، إلا أن نعمل على "تخليقه" لدى الناس... وهذا "التخليق" للوعي لن يأتي إلينا من تلقاء نفسه، وإنما نحن الذين سوف يكون علينا أن نذهب إليه.

حتى ولو لم يكن هناك أحد يضغط عليه، من أجل الوفاء بهذا الالتزام... وهذه الحقيقة هي التي ربما تفسر لنا، بوضوح، لماذا تتجسد عندهم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال وللشركات معاً، في صورة كيانات حية على الأرض، دون أن يكون هناك أي إلزام بها... فالوعي - هنا - ثم الوعي بأهميتها، والوعي بدورها، يؤدي كله إلى أدائها على أعلى مستوى ممكن.

ولذلك، فتقديري أننا يتعين علينا، أن نفتش عن "الوعي" تحديداً، في هذا الاتجاه... فبدون "وعي" بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، لن يكون لها وجود حقيقي بيننا، مهما ناديت بها وسائل الإعلام، ومهما تحدث عنها المسؤولون، وغير المسؤولين.

ومثل هذا الوعي، إنما هو مسؤولية جماعية، ليتجلى مجتمعياً في النهاية، بحيث يجب أن يشارك في بثه بين الناس، الإعلام، وغير الإعلام، مما سوف يصل بنا، في المحصلة النهائية، إلى ما وصلوا إليه في الدول السبع والعشرين، فصارت المسؤولية الاجتماعية تقوم وتمتد، وتتحرك، ثم يتواصل دورها، دون أن يكونوا في حاجة إلى تذكير أصحابها

الكاتب الصحفي... استقرت دول الاتحاد الأوروبي، السبع والعشرون، على أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال عموماً، وللشركات خصوصاً، لا يجوز أن ينظمها قانون، أو تقيداً لائحة مكتوبة، وإنما لا بد أن تظل متروكة حرة، يمارسها صاحبها كما يحب، وكما يشاء، في تلقائية وعفوية، دون ضغط من شيء أو من أحد.

وحين تستقر 27 دولة، علي شيء من هذا النوع، فلا بد أن يثور سؤال لدينا، عما إذا كان من الممكن أن تكون عندنا مسؤولية اجتماعية مثيلة نطمح إليها، دون أن تكون مفروضة على الذين عليهم أن يمارسوها في المجتمع!

والحقيقة أن أحداً إذا جرب أن يتأمل الموضوع، في هدوء، فسوف يتبين له، أن وصول الأمر إلى هذا الحد، في دول الاتحاد الأوروبي، لم ينشأ من فراغ وإنما يقوم في الأساس، على "وعي" متراكم، بأن المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لأي شخص عليه أن يمارسها تجاه بلده، ليست اختياراً، كما قد يتصور، إنما هي "الالتزام" يجب أن يقدمه، وأن يبادر به، وأن يسارع إليه،